

## تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، الذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم تقارير كل أربعة أشهر بشأن الحالة في الصومال. ويغطي التقرير التطورات التي استجرت منذ تقديم تقريري السابق في ٢٥ حزيران/يونيه (S/2007/381)، بما في ذلك التقدم المحرز في مؤتمر المصالحة الوطنية ونتائجه، فضلاً عن الجهود المبذولة لتشجيع عملية سياسية شاملة في الصومال عملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ١٧٧٢ (٢٠٠٧). ويتضمن التقرير أيضاً معلومات مستوفاة عن الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان، وعن الأنشطة الإنسانية والإغاثية لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها بخصوص الصومال.

### ثانياً - التطورات الرئيسية في الصومال

#### التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اتسمت الحالة السياسية في الصومال بتفاقم الانقسامات داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وتصلّب موقف المعارضة وتصاعد حدة التمرد. وأدت هذه الأوضاع إلى انعدام الاستقرار السياسي ومزيد من التأخير في تنفيذ المهام الرئيسية الواردة في الميثاق الاتحادي الانتقالي وفي إحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية.

٣ - عُقد مؤتمر المصالحة الوطنية في مقديشو في الفترة من ١٥ تموز/يوليه إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧. بمشاركة ٢٦٠٠ مندوب يمثلون العشائر والجماعات النسائية والشتات. وتولت اللجنة الوطنية للحكم والمصالحة، التي كان يرأسها الرئيس السابق علي مهدي محمد، عملية تنظيم هذا المؤتمر.



٤ - ورفضت بعض العشائر الفرعية التابعة لعشيرة "الهوية" في مقديشو وكذلك المعارضة المتمركزة في أسمرة حضور المؤتمر. وقد وضعت هذه الجماعات المعارضة شروطا مسبقة لحضور المؤتمر منها انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال، ونقل مقر المؤتمر إلى مكان محايد يُفضل أن يكون خارج الصومال، وتعيين طرف محايد للقيام بدور الوسيط.

٥ - وفي ختام المؤتمر، اتفق المشاركون على عدد من النتائج. ومن هذه النتائج إعلان نهاية جميع الصراعات والحزبات القائمة بين العشائر الصومالية منذ عام ١٩٩١؛ ودعوة جميع الأطراف الصومالية إلى التجرّد الطوعي من السلاح وإعادة الممتلكات المنهوبة؛ وحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على استكمال العمليات الدستورية التي من شأنها أن تفضي إلى قيام دولة اتحادية؛ وإجراء تعداد وانتخابات حرة ونزيهة قبل نهاية الفترة الانتقالية؛ والمطالبة بنظام سياسي قائم على التعدد الحزبي في البلد؛ ودعوة الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى تعديل الميثاق كي يتاح لغير البرلمانيين أن يصبحوا أعضاء في مجلس الوزراء.

٦ - وتعهد رؤساء المؤسسات الاتحادية الانتقالية بتنفيذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمر تنفيذًا كاملاً. وأكد الرئيس عبد الله يوسف للمندوبين أن الحكومة الاتحادية الانتقالية ستسلم مقاليد السلطة في أعقاب تنظيم انتخابات حرة ونزيهة عند نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية في عام ٢٠٠٩. وأشار علي مهدي محمد أيضا إلى أنه سيتم بذل الجهود للاتصال بمجموعات المعارضة للحكومة الاتحادية الانتقالية داخل الصومال وخارجه. وقد توجه ممثلي الخاص آنذاك، فرانسوا لونسيني فال، على رأس وفد من المجتمع الدولي إلى مقديشو وحث رؤساء المؤسسات الاتحادية الانتقالية على توسيع نطاق عملية المصالحة والاتصال بجميع مجموعات المعارضة.

٧ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قام وفد صومالي برئاسة الرئيس يوسف يضم رئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورئيس مؤتمر المصالحة الوطنية وموفدين آخرين بزيارة إلى جدة، بالمملكة العربية السعودية. ووقع القادة الصوماليون اتفاقا تحت رعاية الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر. كما تباحث الرئيس يوسف والملك عبد الله في إمكانية إيفاد أفراد حفظ السلام من بلدان أفريقية وعربية تمهيدا لانسحاب القوات الأجنبية. وفي وقت لاحق، أعربت مجموعات المعارضة المتمركزة في أسمرة ومجموعة من شيوخ عشيرة "الهوية" عن رفضها للاتفاق.

٨ - وفي الفترة من ٦ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر، عقد تحالف مجموعات المعارضة مؤتمرا موازيا في أسمرة سُمي "مؤتمر تحرير الصومال وإعادة إعمارها". وكان من بين المشاركين فيه ممثلون عن اتحاد المحاكم الإسلامية، و"البرلمانيون الأحرار" بقيادة الرئيس السابق للبرلمان

الاتحادي الانتقالي، شريف حسن الشيخ عدن، والشتات الصومالي، وكذلك أعضاء المجتمع المدني وشيوخ العشائر. واختتم المؤتمر بتكوين تحالف لتحرير الصومال وإعادة إعمارها، وانتخاب قيادته واعتماد خطة عمل. وعُين الشيخ شريف الشيخ أحمد رئيساً للفرع التنفيذي وشريف حسن الشيخ عدن، الرئيس السابق للبرلمان الاتحادي الانتقالي، رئيساً للجنة المركزية المؤلفة من ١٩١ عضواً. وشدد تحالف تحرير الصومال وإعادة إعمارها في بيانه الختامي على أن هدفه الرئيسي هو تحرير الصومال من الاحتلال الإثيوبي والشروع في عملية سياسية لإعادة الإعمار يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة الصوماليين، وإعادة بناء دولة وطنية. وأعلن التحالف أنه لن يدخل في محادثات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية إلا بعد انسحاب القوات الإثيوبية.

٩ - ونأى أفراد عشيرة "الهوية" المعارضون للحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو بأنفسهم عن مؤتمر أسمرة وأفادوا أن جهات التنظيم لم تتخذ الترتيبات اللازمة لنقلهم إلى أسمرة. ومن جانب آخر، شكك بعض أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي في أهمية مؤتمر أسمرة.

١٠ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، سافر رئيس الوزراء علي محمد غيدي إلى جيبوتي للقاء أبي بكر عمر عدني، وهو أحد الممولين الرئيسيين لاتحاد المحاكم الإسلامية، وبشير راجي شيرار، وهو عضو سابق في التحالف من أجل إعادة الإعمار ومكافحة الإرهاب، وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، اجتمع مع عبدي قاسم صلال حسن، الرئيس السابق للحكومة الوطنية الانتقالية.

١١ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، قامت السلطات في بيداوة باعتقال رئيس المحكمة العليا، يوسف علي هارون، ومعه زميله محمد نور شيغو، وهو قاضٍ في المحكمة العليا، وذلك بدعوى ابتزاز أموال وارتكاب جرائم أخرى غير محددة. وفي رد فعل على ذلك، عقد رئيس الوزراء غيدي اجتماعاً استثنائياً لمجلس الوزراء في ٢٢ أيلول/سبتمبر، وطالب بالإفراج الفوري عن عضوي الجهاز القضائي، وأمر بفصل المدعي العام عبد الله ظاهر، الذي أفادت التقارير أنه حرّض على اعتقال القاضي ورئيس المحكمة العليا. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، كتب رئيس الوزراء غيدي إلى ممثلي الخاص الجديد أحمدو ولد عبد الله معرباً له عن موقف مجلس الوزراء بشأن هذه المسألة. ورفض المدعي العام ظاهر مغادرة منصبه وصمم على وجوب توجيههم فساداً إلى كبير القضاة يوسف علي هارون والقاضي محمد نور. وقد أسفر هذا الحادث عن تصدع خطير داخل الجهاز التنفيذي للمؤسسات الاتحادية الانتقالية. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وقع الرئيس يوسف مرسوماً بفصل كبير القضاة يوسف علي هارون.

١٢ - وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، عقد أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي في بيداوة مداولات بشأن أداء حكومة رئيس الوزراء غيدي منذ بدء الفترة الانتقالية. وتحول التباعد السياسي المتفاقم بين الرئيس يوسف ورئيس الوزراء غيدي إلى موضوع نقاش قانوني حيث قدم كل من الطرفين تفسيرات مختلفة للميثاق، وخصوصاً فيما إذا كان قد حل أجل الستين ونصف السنة المحدد لاستكمال النظام الاتحاد، ووجه الرئيس يوسف اتهاماً إلى رئيس الوزراء بالإخفاق في استيفاء المعايير المحددة. وبالتالي، صوت أعضاء البرلمان في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بأغلبية ١١٥ صوتاً مقابل ٢٣ وامتناع ٩٩ عضواً عن التصويت على إرجاء النظر في الخلاف الدستوري القائم بين الرئيس ورئيس الوزراء. وفي أعقاب التصويت، سافر رئيس الوزراء غيدي إلى أديس أبابا للمرة الثانية في شهر تشرين الأول/أكتوبر للتشاور مع السلطات الإثيوبية.

١٣ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم رئيس الوزراء غيدي استقالته، وقبلها الرئيس يوسف. وعُين نائب رئيس الوزراء، سليم عليو إبرو، رئيساً للوزراء بالنيابة في انتظار قيام البرلمان بانتخاب بديل دائم. وقد بدأ الرئيس يوسف منذئذ يجري مشاورات مع زعماء العشائر والقادة السياسيين من أجل تعيين رئيس وزراء جديد.

١٤ - وفي هذه الأثناء اندلع، في ١٧ أيلول/سبتمبر، قتال بين القوات الموالية لجمهورية "صوماليلاند" المعلنة من طرف واحد ومنطقة "بونتلاندا" شبه المستقلة في لاسكعونود، عاصمة منطقة سول المتنازع عليها. وعلى الرغم من نشوب القتال نتيجة للتوترات داخل العشائر، فقد استمر على نحو متقطع طوال شهر أيلول/سبتمبر بين قوات الأمن الآتية من كل من "صوماليلاند" و "بونتلاندا" وحلّف عدداً مرتفعاً من الضحايا. وحث ممثلي الخاص وفريقه كبار المسؤولين في "صوماليلاند" و "بونتلاندا" على وقف تصعيد الوضع وخفض حدة التوترات في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تدهورت الحالة في منطقتي سول وساناغ إثر تصاعد حدة القتال بين الطرفين. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد قتال عنيف أودى بحياة عشرة أشخاص على الأقل، سيطرت قوات صوماليلاند على لاسكعونود. وفي أعقاب ذلك، قامت "بونتلاندا" بحشد قواتها لاستعادة سيطرتها على المنطقة وصدّ ما اعتبرته غزواً من سلطات صوماليلاند وعناصر أجنبية. ورفضت "صوماليلاند" هذه الادعاءات وتعهدت بمواصلة الكفاح إلى أن يتم تحرير المنطقة.

### الحالة الأمنية

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يطرأ تحسن يُذكر في الحالة الأمنية في الصومال. فقد ظلت الحالة في مقديشو متقلبة مع وقوع هجمات يومية يشنها في الغالب متمردون

يستهدفون قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والأفراد العسكريين الإثيوبيين. وتشكل المراحل الأمنية للأمم المتحدة السائدة في الصومال دليلاً على الوضع الأمني. فمقديشو ومقاطعة بدهادوي مصنفتان في المرحلة الخامسة (إخلاء جميع موظفي الأمم المتحدة)، وباقي الصومال مصنف في المرحلة الرابعة (العمليات الطارئة فقط)، باستثناء الجزء الغربي من "صوماليلاند" الذي تسود فيه المرحلة الثالثة. ويمثل الصومال أحد البيئات الأمنية التي تطرح أصعب التحديات، حيث تُفرض قيود كبيرة على عمليات الأمم المتحدة ولا سيما في العاصمة.

١٦ - وأفاد التقرير النهائي، المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (S/2007/436)، لفريق الرصد المعني بالصومال، المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٢٤ (٢٠٠٦)، أن "الصومال مغمور بالأسلحة بالمعنى الحرفي للكلمة" وترد تلك الأسلحة من مصادر مختلفة وأن كميات وأنواع الأسلحة الواردة إلى البلد انتهاكا لحظر الأسلحة أكبر من أي وقت مضى منذ أوائل التسعينات. وذكر فريق الرصد أيضا أن هناك كميات ضخمة من الأسلحة تُورّد إلى مختلف الجهات الفاعلة في الصومال، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية الهشة والمتقلبة أصلا في البلد.

١٧ - وواصلت الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية التركيز على تأمين مقديشو والسعي للقبض على العناصر المتمردة ونزع سلاحها. وظل التقدم المحرز حتى الآن محدودا في ضوء استمرار الهجمات الموجهة التي يشنها المتمردون بصورة منتظمة. ويشمل ذلك هجمات تستخدم فيها القنابل المزروعة في جانب الطريق والقنابل الصاروخية ومدافع الهاون والقنابل اليدوية ضد موظفي الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية. إضافة إلى ذلك، اندلعت معارك متواترة بالأسلحة النارية دامت عدة ساعات بين قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وعناصر متمردة. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اشتبك متمردون محليون مع قوات إثيوبية في معارك هي الأعنف في مقديشو منذ شهر.

١٨ - ويجري حاليا تزويد معظم نقاط التفتيش بأفراد من الميليشيات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية، التي يبدو أن العديد منها يفتقر إلى هيكل قيادي وتدريب مناسبين. وتواجه الحكومة الاتحادية الانتقالية صعوبات في حفظ الأمن بسبب عدم وجود قوات شرطة وقوات عسكرية تتمتع بالكفاءة المهنية، على الرغم من قيام الحكومة مؤخرا باتخاذ خطوات لتقويم هذا الوضع. وفي حين لا يبدو أن الأمم المتحدة تشكل حتى الآن هدفا رئيسيا لأي هجوم، بدأت آخر التطورات والمعلومات الواردة عبر مصادر متعددة ومفتوحة تبعث على القلق. ولعل القبض على الموظفين الوطنيين التابعين لمكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال وبرنامج الأغذية العالمي دليل على ذلك.

١٩ - وفي أعقاب هجوم عنيف فوق العادة شنه المتمردون على مركز للشرطة في حي هودان بمقديشو في ٢٨ أيلول/سبتمبر، دعا الرئيس يوسف إلى اجتماع لأعضاء مجلس الوزراء وكبار مسؤولي الأمن من أجل معالجة الحالة الأمنية المتدهورة في العاصمة. ونوقشت في الاجتماع تدابير أمنية جديدة. ومن بين التدابير الأخرى المقترحة تنظيم دورات تدريب خاصة لأفراد الميليشيا في قوات الشرطة والقوات العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، وكذلك تحسين تنسيق العمليات العسكرية مع القوات الخارجية المتمركزة في مقديشو.

٢٠ - وقد وقع المدنيون في خط المواجهة بينما يواصل المتمردون تنفيذ الاغتيالات والانفجارات الانتحارية ضد أهداف محددة. علاوة على ذلك، قامت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية في بعض الأحيان بإطلاق النار بصورة عشوائية مما أوقع إصابات كثيرة في صفوف المدنيين. وعلى الرغم من انخفاض عدد الحوادث المسجلة في شهر أيلول/سبتمبر مقارنة بما جرى في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، حدث ارتفاع حاد في فداحة وخطورة الحوادث تمثل في زيادة استخدام القنابل الصاروخية والأسلحة ذات العيار الثقيل. إضافة إلى ذلك، هناك موجة من الاغتيالات تستهدف موظفي إدارات المقاطعات لدى الحكومة الاتحادية الانتقالية وشيوخ العشائر وصحفيين بارزين.

٢١ - وعلى صعيد آخر، استمرت حالة الخروج على القانون والعنف العشائري في مناطق واسعة من وسط وجنوب الصومال. وظلت درجة التوترات عالية في منطقة جوبا السفلى، ولا سيما في مدينة كيسمايو ذات المرفأ الاستراتيجي وحولها، وهي المدينة التي تشهد صراعا متواصلا على السلطة بين عشيرتي دارود الرئيسيتين - ماريهان وميجرتين - من أجل السيطرة على المدينة. كما شهدت منطقتي هيران وجلجدود أيضا توترات ومواجهات عشائرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٢ - وعادت حوادث القرصنة لترتفع من جديد، بعد أن كانت قد انخفضت بصورة ملموسة خلال الجزء الأكبر من عام ٢٠٠٦. وما زالت هجمات القراصنة تهدد عملية إيصال المساعدة الإنسانية. وتأثر عمل الوكالات الإنسانية إلى حد كبير نتيجة حالة انعدام الأمن التي سادت خلال الأشهر الأخيرة في البر والبحر على حد سواء. ذلك أن نسبة ٨٠ في المائة تقريبا من المساعدة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي إلى الصومال تُشحن عن طريق البحر، في حين انخفض إلى النصف عدد السفن المتاحة لنقل الأغذية إلى البلد بسبب القرصنة. وحسب المنظمة البحرية الدولية، وقعت ١٥ عملية اختطاف للسفن في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، استهدفت عمليتان منها سفنا مستأجرة لبرنامج الأغذية العالمي.

٢٣ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس فرنسا أن بلده على استعداد لإرسال سفن حربية من أجل حماية الإمدادات الإنسانية، ولا سيما المساعدة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، لفترة شهرين. كما دعا باقي أعضاء المجتمع الدولي للانضمام إلى هذه المبادرة. وأصدر ممثلي الخاص بيانا رحب فيه بمساهمة فرنسا.

### ثالثا - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

٢٤ - امثالاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، الذي طلب فيه المجلس مني مساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية فيما يتعلق بعقد مؤتمر المصالحة الوطنية، قام ممثلي الخاص بتنسيق الجهود التي يبذلها أعضاء المجتمع الدولي من أجل توفير الدعم والمساعدة إلى المؤتمر، وذلك عن طريق اللجنة الاستشارية الدولية. وخلال انعقاد المؤتمر، قام مندوبون من اللجنة الاستشارية الدولية بخمس زيارات إلى مقديشو خاطبوا خلالها المشاركين وعقدوا محادثات مع مسؤولين في اللجنة الوطنية للحكم والمصالحة وفي الحكومة الاتحادية الانتقالية. كما عقدت اللجنة محادثات مع عشيرة "الهوية" المعارضة لتشجيعها على الاستفادة من المؤتمر كمنبر للتعبير عن مظالمها. إضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة طوال هذه الفترة مباحثات مع اللجنة التنظيمية بشأن مسائل مالية وتقنية.

٢٥ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، عقد فريق الاتصال الدولي اجتماعاً في روما من أجل استعراض التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال. ودعا المشاركون المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى تنفيذ توصيات مؤتمر المصالحة الوطنية بحسن نية، والتعجيل بوضع خارطة طريق لما تبقى من الفترة الانتقالية، بما في ذلك صياغة دستور اتحادي جديد، وإجراء تعداد للسكان والتحضير لانتخابات وطنية في عام ٢٠٠٩، كما هو محدد في الميثاق الاتحادي الانتقالي. ورحب أعضاء فريق الاتصال بالالتزامات التي قدمها الرئيس عبد الله يوسف أحمد في الجلسة الختامية بأن يمهد لمسار سياسي جديد يحظى بثقة الشعب الصومالي ويواصل عملية الحوار.

٢٦ - وأعقب اجتماع فريق الاتصال اجتماع آخر في ستوكهولم، في ١٤ أيلول/سبتمبر، ضم من جديد مانحين دوليين رئيسيين، منهم السويد وإيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي والأمم المتحدة، من أجل تنسيق استراتيجيات المساعدة المقدمة إلى الصومال. ونوقشت في الاجتماع الخطوات التي يمكن اتخاذها من أجل تمهيد الطريق لمؤتمر يحتمل عقده للمانحين في الصومال.

٢٧ - وتولى ممثلي الخاص الجديد، السيد أحمدو ولد عبد الله، مسؤولياته في نيروبي في ١٩ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، قام السيد ولد عبد الله بزيارة إلى مقديشو التقى خلالها بكل من الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان، وكذلك بالسيد علي مهدي، رئيس اللجنة الوطنية للحكم والمصالحة. كما انضم إلى رؤساء المؤسسات الاتحادية الانتقالية في غرس الأشجار في قصر "فيلا صوماليا" احتفالاً باليوم العالمي للسلام.

٢٨ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، دعا ممثلي الخاص إلى عقد اجتماع للمبعوثين الخاصين بشأن الصومال من أجل تشجيع المزيد من وحدة العمل داخل المجتمع الدولي. وأعرب المشاركون عن قلقهم بشأن الحالة الإنسانية في الصومال، ووافقوا على الاقتراح الذي قدمه ممثلي بالسعي إلى الحصول على التزام تحريري من جميع الأطراف الصومالية تعهد فيه بعدم إعاقة وصول المساعدة الإنسانية والإحجام عن مضايقة العاملين في المجال الإنساني. وبالنظر إلى عدم إحراز تقدم أو توافق في الآراء بين الأطراف الصوماليين وسرعة اقتراب نهاية الفترة الانتقالية، ساد الانطباع بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع برنامجاً جديداً للسلام والاستقرار في البلد.

٢٩ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ترأس ممثلي الخاص حلقة عمل اشترك في تنظيمها كل من مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة من أجل تطوير نهج منسق بين جميع الشركاء بقيادة الأمم المتحدة. واقترحت النقاط الخمس التالية بخصوص سبل المضي قدماً: (أ) وضع خطة عمل دولية متفق عليها، تتضمن التزاماً من الجهات الفاعلة الإقليمية والخارجية؛ و (ب) إجراء تفاعل متفق عليه مع الجهات الفاعلة الصومالية والمؤسسات الاتحادية الانتقالية ومجموعات المعارضة ومجتمع الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني والشتات وما إلى ذلك؛ و (ج) تشجيع تنفيذ نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية؛ و (د) وضع نهج قائم على الأولويات ومتفق عليه بشأن قطاع الأمن وتحقيق الاستقرار و (هـ) تحسين التنسيق داخل المجتمع الدولي.

## رابعاً - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٣٠ - مثلما ذكرت في التقارير التي قدمتها في السابق، وافق مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير في قراره ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، استناداً إلى بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير، على إنشاء بعثة للاتحاد الأفريقي في الصومال للاضطلاع بالولاية التالية: (أ) دعم الحوار والمصالحة في الصومال عن طريق المساعدة على كفاءة حرية التنقل والمرور الآمن والحماية لجميع المشاركين في العملية؛ (ب) كفالة الحماية، حسب الاقتضاء، للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لمساعدتها على أداء مهامها المتعلقة بالحكم،



وتوفير الأمن للهياكل الأساسية الرئيسية؛ (ج) المساعدة، في حدود قدراتها، وبالتنسيق مع سائر الأطراف، في تنفيذ الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار، وخصوصاً إعادة إنشاء قوات الأمن الصومالية الشاملة لجميع الأطراف وتدريبها على نحو فعال؛ (د) الإسهام، حسب الطلب وفي حدود قدراتها، في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية لتقديم المساعدة الإنسانية؛ (هـ) حماية الأفراد التابعين لها ومرافقها ومنشأتها ومعداتها وبعثتها، وكفالة أمن أفرادها وحرية تنقلهم. وفي ١٨ تموز/يوليه، قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ستة شهور أخرى. وفي ٢٠ آب/أغسطس، رحب مجلس الأمن في قراره ١٧٧٢ (٢٠٠٧) على تمديد ولاية البعثة.

٣١ - ويتقدم نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشكل بطيء في مقديشو. فأوغندا هي، حتى الآن، البلد الوحيد الذي ساهم في البعثة بقوات تضم كتيبتين وقيادة قوات نُشرت في مقديشو في بداية شهر آذار/مارس ٢٠٠٧، وذلك من مجموع القوات المصرح بها للبعثة ويبلغ عددها ٨ ٠٠٠ فرد. وتواجه القوات الأوغندية تحديات أمنية كبيرة دعتها إلى حصر أنشطتها في تسيير دوريات تجوب بعضاً من أجزاء المدينة وتساعد على تقديم المساعدات الإنسانية. وفي تطور حديث، استُهدف مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الموجود وسط مقديشو بقذيفتي هاون في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يُسجل وقوع إصابات. وفي هذه الأثناء، أرسلت حكومة بوروندي مجموعة استطلاع إلى مقديشو استعداداً لنشر كتيبتين أكملتا تدريبهما الفني على أيدي مدربين عسكريين من الولايات المتحدة وفرنسا.

٣٢ - وفي الوقت الراهن، يواجه الاتحاد الأفريقي صعوبات خطيرة تتعلق بالجوانب المالية واللوجستية وغيرها تحول دون نشر القوات التي يفترض أن تلحق بالكتيبتين الأوغنديتين اللتين سبق نشرهما في العاصمة الصومالية. وتقوم الأمم المتحدة، مع الاتحاد الأفريقي، بدراسة تقديم المزيد من المساعدة لتعزيز وتوسيع وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الأمم المتحدة في حشد المساعدات الثنائية من أجل البلدان المساهمة بقوات مما أدى إلى تسريع عملية نشر القوات المتعهد بتقديمها، وربما شجّع ذلك بلدانا أخرى على المساهمة بقوات. كما تعمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي على وضع مجموعة لتقديم الدعم الملائم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

### التخطيط للطوارئ

٣٣ - نظراً للوضع السياسي والأمني السائد، أعتقد أن نشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لا يمكن اعتباره خياراً واقعياً وقابلاً للاستمرار. وعلاوة على ذلك، لم يكن من العملي، لأسباب أمنية، إرسال بعثة فنية للتقييم إلى الصومال. ومع ذلك، شُرِع في إجراء

تقييم استراتيجي لعمليات تدخل الأمم المتحدة في الصومال من أجل تقديم نهج وإطار متكاملين لعمل الأمم المتحدة في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل إدارة عمليات حفظ السلام استعراض وتحديث التخطيط المتبع لحالات الطوارئ من باب الاستعداد للقيام بعملية محتملة لحفظ السلام وللمساعدة الاتحاد الأفريقي، على نحو ما ورد أعلاه، في مجال دعم بعثته في الصومال.

٣٤ - وبالنظر إلى الوضع الأمني المعقد في الصومال، قد يستصوب النظر في خيارات أمنية إضافية، بما في ذلك نشر قوة متمكنة متعددة الجنسيات أو تحالف للراغبين. ويمكن أن تكون هذه القوة صغيرة ومكثفة ذاتياً في بداية الأمر، ويزيد حجمها تدريجياً مع تحقيق معالم هامة ومحددة في المجالين الأمني والسياسي. وفي الوقت المناسب، يمكن أن تكون هذه القوة قد بلغت مستوى يسمح للقوات الإثيوبية ببدء الانسحاب جزئياً ثم كلياً من أراضي هذا البلد.

## خامسا - الوضع الإنساني

٣٥ - لقد استمر تدهور الوضع الإنساني في جنوب وسط الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعموماً، يبلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية ١,٥ مليون نسمة، ويشكل ذلك زيادة بنسبة ٥٠ في المائة منذ بداية العام. وقد فرّ مئات الآلاف من مقديشو إلى مناطق تفتقر إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وفرص العمل والحماية. ويحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى ٦٠.٠٠٠ طن متري من الأغذية لسد حاجة ١,٢ مليون نسمة في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وواجهت الاستجابة للوضع الإنساني عقبات سببها تزايد انعدام الأمن، وعدم إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين، والقيود المفروضة على التنقل، والافتقار إلى القدرات على الأرض. وثمة حاجة، على وجه الخصوص، إلى زيادة وجود المنظمات غير الحكومية والخبرات الفنية في الصومال، وتقديم الدعم المالي الملازم من قبل الجهات المانحة بغية تنفيذ البرامج الإنسانية.

٣٦ - يبلغ عدد المشردين داخلياً في الصومال في الوقت الراهن ٧٥٠.٠٠٠ نسمة، منهم ٤٠٠.٠٠٠ شخص تعرضوا للتشريد منذ مدة طويلة و٣٥٠.٠٠٠ شخص سُردوا حديثاً. وخلال فترة الهدوء النسبي في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، عاد إلى مقديشو حوالي ١٢٥.٠٠٠ شخص. ومنذ شهر حزيران/يونيه، فرّ من العاصمة مجدداً أكثر من ٦٤.٠٠٠ شخص ليصبحوا في عداد المشردين داخلياً. ويقدر عدد الذين فروا إلى الإقليم الشرقي من إثيوبيا منذ بداية العام بحوالي ٢٠.٠٠٠ صومالي، تم استيعابهم في مخيمات للاجئين أنشئت حديثاً، أو قدم لهم الدعم من خلال استراتيجية مساعدة قائمة على المجتمع المحلي. ومع أن الحدود الصومالية مع كينيا لا تزال مغلقة من الناحية الرسمية، فقد سجّلت

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصول أكثر من ٤٠٠٠ من اللاجئين الصوماليين الجدد إلى شرق كينيا.

٣٧ - وقام الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بعدة بعثات إلى مقديشو في إطار الجهود المتواصلة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة لـ ١٠٠٠٠٠٠ من المشردين داخلياً على طول طريق مقديشو/أفغوي. وتم تزويد المشردين داخلياً باحتياجات غذائية وغير غذائية، بما في ذلك الماء النظيف والأغطية البلاستيكية. وتخطط وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لزيادة برامج الاستجابة في حالات الطوارئ في مخيمات المشردين داخلياً، فضلاً عن زيادة هذه البرامج في المناطق التي تعاني من نقص الغذاء في جنوب وسط الصومال.

٣٨ - وفي آب/أغسطس، أصدرت وحدة تقييم الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة إنذاراً يتعلق بمناطق شابيلي الواقعة في جنوب وسط الصومال، حيث تواجه هذه المناطق أزمة نقص الغذاء والتغذية، وتجاوزت معدلات سوء التغذية فيها عتبة الخطر. وأدت سلسلة من النكبات المتشعبة إلى تحويل "سلة غذاء" الصومال إلى حالة طوارئ تستوجب العون الإنساني. ومن هذه النكبات شح الأمطار في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه مما تسبب في أسوأ محصول من الحبوب خلال ١٣ عاماً، بيد أن غالبية النكبات متصلة بالمنازعات. وثمة خطر كبير يتمثل في احتمال زيادة تدهور الوضع الغذائي. ويوجد في وسط وأدن مناطق شابيلي ٥٠٠٠٠٠ شخص على الأقل، من المقيمين والمشردين داخلياً، يحتاجون للمساعدة.

٣٩ - ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية يشكل تحدياً. فالسبلع اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك أن الشاحنات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي المحملة بمواد الإغاثة للمشردين داخلياً الفارين من القتال في مقديشو، تعترضها في كثير من الأحيان نقاط تفتيش تابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وتخضع لضرائب ورسوم جمركية عشوائية عند حواجز الطرق التي تحرسها مليشيات مسلحة.

٤٠ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أقدمت مجموعة مؤلفة من ٥٠ جندياً مدججين بالسلاح تابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية على اقتحام مبنى الأمم المتحدة في مقديشو واعتقلت بالقوة مدير مكتب برنامج الأغذية العالمي. وقام مكتب البرنامج بتعليق توزيع الأغذية مؤقتاً. وقد أصدرت بيانا يدين عملية اعتقال مدير مكتب برنامج الأغذية العالمي وطالبت بإخلاء سبيله في الحال ودون شروط. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أُطلق سراح الموظف المذكور. وبالتالي، تم استئناف تقديم العون الغذائي وجميع الأنشطة التي خططت لها

الأمم المتحدة. وقد وافق الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والحكومة الاتحادية الانتقالية على القيام بعملية مشتركة لتقصي الحقائق بغية تحديد ملاسبات الاعتقال.

٤١ - وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، بلغت نسبة تمويل النداء الموحد من أجل الصومال ٥٣,٢ في المائة، وتم الالتزام بدفع مبلغ ١٦١ مليون دولار من المبلغ المطلوب البالغ قدره ٣٠٤ ملايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك، دفع صندوق الاستجابة الإنسانية ١٠ ملايين دولار لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية لإقامة ٤٨ مشروعاً. وبدأ التخطيط لعملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن تزيد الاحتياجات نظراً لاستمرار الصراع والتزوح وشح الأمطار.

## سادسا - حقوق الإنسان والحماية

٤٢ - إن حالة حقوق الإنسان الآخذة في التدهور في الصومال، ولا سيما مسألة توفير الحماية في مقديشو، لا تزال من الشواغل الخطيرة. وتتعرض وسائل الإعلام المستقلة والصحافيون بشكل متكرر إلى المزيد من المضايقات من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية. ففي شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، قُتل أربعة صحافيين فوصل عدد الصحافيين الذين قُتلوا منذ بداية العام إلى ثمانية. ولم تقم الحكومة الاتحادية الانتقالية حتى الآن بإجراء تحقيق أو إعلان إدانتها لهذه الاغتيالات.

٤٣ - وبالرغم من صعوبة التيقن من عدد الإصابات، تذكر منظمات حقوق الإنسان المحلية أن أكثر من ١٠٠ مدني قتلوا في شهر تموز/يوليه خلال عمليات مدممة المنازل والقتال الذي دار في مقديشو بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية من جهة والمتمردين من جهة أخرى. وفي شهر آب/أغسطس، ارتفع العدد المبلغ عنه إلى ٢٠٠ قتيل و ٤٠٠ جريح في صفوف المدنيين. وأدت القيود التي فرضتها قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية على حركة التنقل إلى تقويض خطير لقدرة الوكالات الإنسانية على تقديم المساعدة. وعلاوة على ذلك، ورد أن المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني يتعرضون للتهديد والتخويف من قبل قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. وانخفضت إلى حد كبير القدرة التشغيلية لمنظمة أطباء بلا حدود بسبب المضايقات التي دُكر أن القوات تمارسها ضد الطاقم الطبي لهذه المنظمة. ووفقاً لمنظمة أطباء بلا حدود، قامت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية بمدممة المستشفيات لاعتقال جرحى يشتبه بانتمائهم إلى الجماعات المتمردة، مما يشكل انتهاكاً لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ولا تزال لجنة الصليب الأحمر الدولية تتلقى يومياً أعداداً كبيرة من الجرحى المدنيين نتيجة للصراع المستمر في العاصمة.

٤٤ - وأعربت المنظمات المحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان عن قلقها البالغ إزاء التدهور السريع في الأحوال المعيشية لسكان العاصمة نتيجة لإحراق سوق باكارا وما ترتب على ذلك من تأثير اقتصادي.

٤٥ - وما زالت عمليات الاغتيال التي تستهدف موظفي المقاطعات مستمرة بلا هوادة. فمند كانون الثاني/يناير، تفيد التقارير مقتل ما مجموعه ١٥ من مفوضي المقاطعات أو نواب مفوضي المقاطعات.

٤٦ - وقام الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، المعين من قبل الأمين العام، ببعثة إلى نيروبي ومقديشو في الفترة بين ١٧ و ٢١ أيلول/سبتمبر. واجتمع برئيس الوزراء غيدي الذي جدد التزامه بالتعهدات السابقة المتعلقة بالتصديق على الصكوك الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان وإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وحثّ الخبير المؤسسات الاتحادية الانتقالية على أن تتابع بنشاط دمج المعايير والمقاييس الدولية لحقوق الإنسان في عملية إعادة إعمار فروعها التنفيذية والتشريعية والقضائية. وأكد على أن أي بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ترسل إلى الصومال مستقبلاً ينبغي أن تُمنح ولاية تقديم المساعدة في مجال توفير الحماية للمدنيين، وينبغي أن تشمل على مكوّن كبير يعنى بحقوق الإنسان. وحثّ الخبير بقوة على إجراء تحقيقات في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الصومال لكيلا يبنى السلام على الإفلات من العقاب.

٤٧ - ولا يزال الاتجار بالبشر عن طريق نقلهم من الصومال إلى اليمن واحداً من الشواغل المتعاظمة، ويُتوقع حدوث حركة انتقال واسعة النطاق، خصوصاً بسبب استمرار عدم الاستقرار في إقليم أوغادين في إثيوبيا. وفي الأسبوع الأخير من شهر أيلول/سبتمبر، وصل إلى السواحل اليمنية ١٤ قارباً للتهريب قادمة من بوساسو وعلى متنها أكثر من ١ ٥٠٠ شخص، وأبلغ عن وفاة أو فقدان ٦٢ ممن كانوا على متنها. وفي مطلع شهر آب/أغسطس، وصلت إلى بونتلاندا بعثة مشتركة بين الوكالات لإجراء مناقشات مع المسؤولين الحكوميين بشأن السبل الكفيلة بمنع وتقليل الهجرة المختلطة. وتعكف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إيجاد آليات لتوفير الحماية الدولية المعتادة للمهاجرين الذين يقدمون طلبات للحصول على مركز لاجئ، وتعمل المفوضية على تحديد التدابير الوقائية المحتملة لتجنب الاتجار بالبشر.

٤٨ - واستمرت في جميع مناطق الصومال بعثة المجتمعات المحلية من أجل توفير الحماية للأطفال. وتمت بعثة أكثر من ٢٠٠ من المجتمعات المحلية، وأنشئت خلال الفترة المشمولة بالتقرير لجان لحماية الأطفال. كما قام اليونيسيف بتدريب ٥٠ من المعلمين/المشرفين في

بايدوا على تقديم الرعاية النفسانية والدعم للأطفال. ويتواصل رصد الالتزام بالقرار رقم ١٦١٢ (٢٠٠٥) الصادر عن مجلس الأمن، وخصوصا في مقديشو والمناطق المحيطة بها، وإعداد التقارير بهذا الشأن. وركزت الجهات الرفيعة المستوى المناصرة لحقوق الإنسان على أثر الصراع على الأطفال، وركزت على وجه التحديد على انتشار استخدام الأطفال الجنود.

## سابعاً - الأنشطة التنفيذية لدعم السلام

### مبادرات المصالحة والسلام

٤٩ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني والمالي لمؤتمر المصالحة الوطنية، فقام بتنسيق وإدارة أموال قَدِّمتها جهات مانحة متعددة بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ٨ ملايين دولار. كما قدم الدعم الاستشاري ووفر القدرة ومد يد المساعدة في مجالات التنظيم والتدريب واللوجستيات ووسائل الإعلام والاتصالات. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بترتيب وتسهيل زيارة أعضاء في اللجنة الوطنية للحكم والمصالحة، بقيادة رئيسها علي مهدي، إلى كيغالي للاجتماع بفريق استشاري من حكومة رواندا بهدف تبادل الخبرات، والاستفادة من الدروس وأفضل الممارسات المستقاة من تجربة رواندا في مجال المصالحة.

٥٠ - وشجّع صندوق الأمم المتحدة للسكان على ضم المرأة إلى مؤتمر المصالحة الوطنية، وقدم الدعم لحلقة عمل استمرت ثلاثة أيام في مقديشو لصالح ٤٠ منظمة غير حكومية محلية بهدف الدفاع عن مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي بشكل عام، وفي المؤتمر بشكل خاص، لا سيما في كفالة تمثيل المرأة وإسماع صوتها في المؤتمر.

### الصحة وبقاء الطفل وصحة الأم والطفل

٥١ - استكملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية استراتيجية معجلة لتحقيق بقاء الطفل ونمائه للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتهدف المبادرة إلى خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ١٥ في المائة في غضون فترة السنتين، وذلك من خلال وضع مجموعة مصممة خصيصا من التدخلات الأساسية مرتين كل سنة من أجل ١,٨ مليون رضيع وطفل و ١,٦ مليون امرأة في سن الإنجاب. وتشكل هذه الاستراتيجية جزءا من خطة الأمم المتحدة الانتقالية للصومال للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥٢ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٣ عيادة من عيادات صحة الأم والطفل من خلال تزويدها باللوازم الطبية والعقاقير لضمان أمومة سالمة وتوفير الرعاية قبل الوضع،

وشملت تلك اللوازم تقديم معدات توفير الرعاية في حالات الولادة الطارئة إلى ثلاث مستشفيات إحالة في مقديشو وبيداوة وغالكيو. وواصلت اليونيسيف تزويد أكثر من ١٠٠ مرفق من مرافق صحة الأم والطفل و ١٥ مستشفى في كافة أرجاء الصومال ببرامج علاج شديدة الفعالية لمكافحة الملاريا. وخلال حملات أيام التطعيم دون الوطنية التي تنظمها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية جرى تطعيم ٩٨٩ ٥٩٧ طفلاً دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال في ٣٥ مقاطعة من أصل ١١٣ مقاطعة (بلغت نسبة التغطية ٩٩ في المائة). وفي شهر تموز/يوليه جرى أيضاً تطعيم ٢١٩ ٦٩١ ١ طفلاً ضد شلل الأطفال. وبقيت حالات الإصابة بفيروس شلل الأطفال الحاد ثابتة عند ثماني حالات، ولم تسجل حالات جديدة منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٧. وجرى تطعيم حوالي ٩٩٨ ٨٦ طفلاً بين سني التسعة أشهر والخمس سنوات ضد الحصبة في منطقة شايبلي السفلى في حملة تطعيم استدرائية ضد الحصبة اشتركت فيها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية واستغرقت ١٠ أيام. وتواصل منظمة الصحة العالمية القيام بحملات التطعيم التكميلية، بما فيها أيام التطعيم الوطنية، ولزيادة التغطية بحيث تشمل جميع أرجاء الصومال. ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً تدريب ٣٤ ممرضة مساعدة من ٢٣ مرفقاً صحياً يقع في جنوب وسط الصومال. وتعرضت الحملة لنكسة قوية تمثلت في مقتل مسؤول وطني لمكافحة شلل الأطفال في مقاطعة أبودواك، الواقعة بمنطقة غلغدود وسط الصومال، قرب الحدود الإثيوبية.

٥٣ - وفيما أُجرت بنجاح إعادة بناء قسم المرضى الخارجيين في مستشفى باي الإقليمية في بيداوة، بفضل تنسيق الجهود بين منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، بدأ تنفيذ غيره ذلك من أنشطة إعادة التأهيل لمرافق رئيسية للرعاية الصحية في جنوب وسط الصومال من أجل زيادة الاستفادة من الرعاية الصحية التي تمتاز بجودتها.

٥٤ - وفي مجموعة صحة، تجري اجتماعات للتنسيق بين وكالات الصحة داخل الصومال، في مدن بيداوة ومقديشو وبيليدين وأودور. ويهدف مشروع الخريطة الصحية الإقليمية الجاري، الذي تقوده منظمة الصحة العالمية مع شركاء منفذين، إلى وضع صورة شاملة لجميع الأنشطة ذات الصلة بقطاع الصحة. وتواصل منظمة الصحة العالمية دعم وزارة الصحة في الحكومة الاتحادية الانتقالية من خلال إعادة تأهيل المعدات وتقديمها إلى مكاتبها في مقديشو، وتعيين مستشار خاص للوزارة، يتخذ من مكتب المنظمة الكائن في بيداوة مقراً له.

### المياه المأمونة والتثقيف في مجال المرافق الصحية والنظافة العامة

٥٥ - يجري حاليا بناء أو إعادة تأهيل شبكات الإمداد بالمياه في المدن، والشبكات الصغيرة للإمداد بالمياه في الريف، فضلا عن الأحواض المائية الريفية، والآبار الضحلة/المحفورة باليد. وأثمرت هذه العملية عن زيادة استفادة ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ شخص إضافي من المياه المأمونة والنقية في جنوب وسط الصومال. وتعمل اليونيسيف على كفالة استدامة هذه الموارد عبر تدريب لجان محلية معنية بالمياه لتتمكن من إدارة المصادر وتصريف أمورها وتشغيلها وصيانتها.

٥٦ - وساعدت اليونيسيف المجتمعات المحلية على إنشاء ١ ٥٨٠ لجنة تربية مجتمعية وتدريب أعضائها في جميع المناطق على بناء وتحسين مرافق المياه والمرافق الصحية في المدارس الابتدائية، وتشجيع تلامذتها على تحسين استعمالهم للمرافق الصحية ومراعاهم للنظافة العامة. واستفادت أكثر من ٢٠ مدرسة من المرافق الصحية المحسنة، كما استفاد عدد من المجتمعات المحلية ومستوطنات المشردين داخليا من ٨٢ محاضرا. وتلقى أكثر من ١٢ ٠٠٠ بالغ و ١ ٢٠٠ طفل في جنوب وسط الصومال توعية محسنة في مجال الصحة العامة من خلال المشاركة في تحسين الممارسات المتعلقة بالنظافة العامة والصرف الصحي ومنهجيات تدريب الأطفال في مجال النظافة العامة والصرف الصحي.

٥٧ - وساهمت منظمة الصحة العالمية في احتواء كوليرا الإسهال المائي الحاد المنتشرة في جنوب وسط الصومال في الفترة الواقعة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٧ من خلال جهود التدريب التي بذلتها في مجال العلاج المناسب للحالات التي ظهرت في المناطق الموبوءة. وبلغ مجموع عدد حالات الإصابة بالإسهال المائي الحاد التي جرى الإبلاغ عنها حتى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ٤ ٣٤٢ حالة في "صوماليلاند"، بما في ذلك ٤٩ حالة وفاة. وفيما تم خلال الأشهر الأربعة المنصرمة كبح تفشي الإسهال المائي الحاد، قامت اليونيسيف بتعقيم ٨٠٠ مصدر مائي بمادة الكلور.

٥٨ - وتضاعف منظمة الصحة العالمية جهودها للحيلولة دون حدوث تفش من هذا القبيل ودون انتشاره، وذلك عن طريق تطبيق نظام الإنذار المبكر والاستجابة من أجل الكشف المبكر عن تفشي الأوبئة والتصدي لها بصورة عاجلة. وستقوم منظمة الصحة العالمية بوصفها جزءا من نظام الإنذار المبكر هذا، بتحديث مختبرين مرجعيين للصحة العامة وستة مختبرات إقليمية في جنوب وسط الصومال. وثمة عنصر أساسي آخر هو وضع خطط التأهب لمواجهة تفشي الأوبئة على صعيد الأقاليم والمناطق.



## التعليم

٥٩ - أنهى ما مجموعه ٦٥٠ ٤ تلميذا دراستهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أنه ثمة شاغل حسيم يكمن في أن الكثير من التلاميذ لن يلتحقوا بالمدارس في الفصل الدراسي الجديد، لا سيما في مقديشو، بسبب الحالة الأمنية السائدة هناك.

٦٠ - سلّمت اليونيسيف بين شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، ٣٦٠ خيمة مدرسية إلى مقديشو وكيسمايو وبيداوة وجوهر، لتوفير حيز مدرسي مؤقت للدراسة في مطلع السنة الدراسية الجديدة. كما نُصبت ثمان خيم تقوم مقام المدارس لتلبية حاجة التلاميذ في مخيمات المشردين داخليا في بوساسو. وفي المنطقة الشمالية الشرقية، تدعم اليونيسيف بناء تسع مدارس جديدة لصالح ٢ ٨٨٠ تلميذ. وقُدمت مناضد وطاولات مدرسية إلى ٢٥ مدرسة في المنطقة لفائدة أكثر من ٣ ٠٠٠ تلميذ يدرسون فيها. وأرسل ما مجموعه ٣٦ ٣١٥ كتابا مدرسيا ودليل معلم إلى ثلاث مناطق صومالية، بالإضافة إلى ٦ ٠٠٠ وحدة تعليمية ودليل معلم للتعليم غير النظامي، بانتظار أن توزع على ١ ٧٣٣ مدرسة. وستوضع كلها تحت تصرف حوالي ٣٩٣ ٨٥٦ تلميذا. وبالإضافة إلى ما سبق، تم شراء ٢ ٢٧٢ مجموعة تعليمية وسوف ترسل عما قريب إلى جنوب وسط الصومال لصالح ١٣٢ ٠٠٠ تلميذ هناك.

٦١ - وكجزء من مشروع متعدد القطاعات لبناء السلام بشأن "الخط الأخضر" محل النزاع، الذي يفصل شمال غالكيو عن جنوبها، أُنجزت اليونيسيف عملية تأهيل مدرسة سلامة الابتدائية التي ستستوعب ٨٠٠ تلميذ. وتلقى اثنان من دعاة حماية الطفل التدريب وأوفدا إلى تجمعات المشردين داخليا في غالكيو، حيث سيقومان بتنفيذ الأنشطة المتعلقة بحشد المجتمعات المحلية من أجل حماية الطفل، مع التركيز على العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

## موارد الرزق والأمن الغذائي

٦٢ - شرعت منظمة الأغذية والزراعة في حزيران/يونيه، بوصفها الوكالة الرائدة بالنسبة للمجموعة المعنية بالزراعة وموارد الرزق، في وضع برنامج بين المجموعات يهدف إلى إحياء أسباب الرزق للسكان الذين شُردوا حديثا من مقديشو. وسيركز البرنامج على إعادة الأصول إلى حالتها السابقة (على سبيل المثال: إعادة الماشية إلى الرعاة المعدمين) في مناطق غلغدود ومدوق وحيران، حيث فرت غالبية المشردين داخليا (٦٥ في المائة).

٦٣ - وفي ١٣ آب/أغسطس، قُدمت النتائج الرئيسية التي خلصت إليها وحدة تقييم الأمن الغذائي التابعة للفاو فيما يتعلق بتحليل أمطار غو، إلى لجنة الأمن الغذائي والتنمية الريفية

التابعة لأمانة الدعم الصومالية. وقد أُدرج هذا التحليل، الذي أبرز بداية ظهور أزمة أمن غذائي في منطقتي شابيلي الوسطى والسفلى، في خطة استجابة المجموعة المعنية بالزراعة وأسباب الرزق التابعة لعملية النداء الموحد، وأدرج كذلك في بيان تمويل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة لـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص.

## المأوى

٦٤ - بلغت مشاريع بناء المأوى للمشردين داخليا والعائدين في هرجيزة "صوماليلاند"، وفي غاروي "بونتلاندا"، مرحلة متقدمة من التنفيذ، كما استُهل مؤخرا تدخل مشترك بهدف الإيواء في بوساسو، "بونتلاندا". ووضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) خطة الإيواء الطارئة لعام ٢٠٠٨، بصيغتها النهائية التي تركز على توفير المأوى في حالات الطوارئ وتحسين مستوطنات المشردين داخليا في جنوب وسط الصومال، وتحدد في الوقت نفسه مأوى دائما في البلدان الرئيسية في "صوماليلاند" و "بونتلاندا".

## الأمن وسيادة القانون

٦٥ - تنصب الجهود الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز سيادة القانون والأمن عبر تقديم الدعم لكل من الشرطة والسلطة القضائية. ويكمن أحد أهم المبادئ الرئيسية لدعم الشرطة في بناء القدرات، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان، والمساءلة، وتوفير مواد التدريب، وتحديد مرافق التدريب في بوساسو وبيداوة وإصلاح المعدات مثل العربات، وذلك في جزء من جهود أوسع لإعادة تفعيل قوات الشرطة الصومالية. والهدف من ذلك هو إنشاء خدمات شرطة تكون مسؤولة أمام القانون عن نشاطها التنفيذي، وأمام الحكومة عن كفاءتها وفعاليتها، وأمام المواطنين عن الطريقة التي تحافظ بها على أمن مجتمعاتها المحلية.

٦٦ - وتخرج حوالي ١ ٤٠٠ شرطي جديد من مركزي تدريب الشرطة في عرمو ولاباتينجيرو في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر؛ وسينشر ثلثهم في جنوب وسط الصومال، والثلث الباقي في "بونتلاندا". وخضع مدربو رجال الشرطة في هاتين الكليتين لبرنامج لتدريب المدربين استغرق ٦ أسابيع في آذار/مارس ٢٠٠٧. واضطلعت اللجنة الاستشارية للشرطة بصورة فعالة بأنشطتها المتعلقة برصد ثمانية مراكز للشرطة في مقديشو. ويعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشر هذا النموذج ليشمل جميع مراكز الشرطة البالغ عددها ١٦ والموزعة على أحياء مقديشو، ليشمل في مرحلة لاحقة مراكز الشرطة الإقليمية الرئيسية في كافة أرجاء الصومال.

٦٧ - ويعمل البرنامج عن كثب مع نظرائه في الوسط القضائي لوضع استراتيجية تستمر لفترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات تعنى بإعادة تفعيل السلطة القضائية في الصومال، تستخدم نهجا مرنا لمواجهة التحديات الماثلة في الأجل القصير، مع التركيز في الوقت ذاته على الاستدامة في الأجل الطويل. وسيدرَج في عملية استشارية أوسع كل من الأطراف الفاعلة من جهة العرض (أي القضاة والمحامون) والعوامل الفاعلة من جهة الطلب (أي العوائق أمام سبل الوصول، والتوعية القانونية).

٦٨ - وأنشئ في شهر حزيران/يونيه البرنامج الصومالي للتجريد من الأسلحة وإعادة الإدماج، في سياق الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار. ويتركز الدعم الأولي على بناء القدرات ووضع السياسات والاستراتيجيات.

٦٩ - ويتواصل ورود التقارير عن الحوادث التي تقع نتيجة لانفجار الألغام والذخائر غير المنفجرة، لا سيما في مقديشو. وبغية التصدي لهذا الخطر المتصاعد على سلامة المدنيين، تؤيد اليونيسيف الدعوة بخصوص هذه المسألة في الإذاعة والتلفزيون، فضلا عن أنها تقدم التدريب فيما يتعلق بالتنقيف في مجال الأخطار الناجمة عن الألغام إلى جميع دعاة حماية الطفل البالغ عددهم ٤٨ داعية.

### الحكم والإدارة العامة

٧٠ - واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال فترة الاستعراض تنفيذ إستراتيجيته ذات الشقين الرامية إلى تطوير مؤسسات الحكم على صعيد الفيدرالية/الدولة وعلى الصعيد المحلي. وأحرزت عمليات المصالحة على صعيد المقاطعات واختيار سلطات المقاطعات والأقاليم على أساس تشاركي، تقدما في جنوب وسط الصومال، إذ أنشئت خمسة مجالس جديدة للمقاطعات، كما تقلد السلطة بشكل رسمي أحد المجالس الإقليمية وأحد حكام الأقاليم في منطقة باكول. واجتاز مجلس منطقة باي الجديد دورة تدريبية استغرقت ٢١ يوما عن مبادئ الحكم المحلي، بما في ذلك تسوية المنازعات، وإدراج المنظور الجنساني وإدماج الأقليات، ودور الحكومة في تقديم الخدمة الاجتماعية، قدمت لأعضاء المجالس في المقاطعات والأقاليم والأعيان المحليين، وثمة دورات تدريبية تجري الآن في كل مقاطعة من مقاطعات منطقة باكول. وبدأت عملية المصالحة على صعيد المقاطعات في ١٩ مقاطعة في مناطق غيدو وشايبلي الوسطى وحيران. وتقوم وزارة الداخلية في الحكومة الاتحادية الانتقالية على رأس العملية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال.

٧١ - ويجري إعادة تأهيل المجمعات الحكومية في المقاطعات والمناطق في منطقة باي، وتم الانتهاء من إجراء دراسات هندسية والبدء في الإعلان عن مناقصات في منطقة باكول. وسوف تتلقى المناطق التي تختتم بنجاح عمليات المصالحة المحلية وتختار زعماء جددا عبر عملية تشاركية، دعم الأمم المتحدة في تأسيس النظام الإداري، وإعادة بناء الهياكل الأساسية، وتدريب الموظفين، والبدء في تنفيذ مشاريع تقديم الخدمات.

٧٢ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لوزارة الداخلية في جهودها المبذولة للدعوة إلى إنشاء لجنة ذات قاعدة عريضة في مقديشو مؤلفة من الفنيين، والزعماء التقليديين والزعماء الدينيين، والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمعات المحلية، وذلك بغية صياغة ميثاق للمدينة. وعقدت اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة حلقة عمل تدريبية عن نماذج النظم الاتحادية، ونظمت رحلة دراسية إلى اليمن، في جزء من التحضير لبناء قدرات هذه اللجنة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٣ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، دعمه لبناء القدرات الإحصائية من خلال التدريب على جمع المعلومات وتجهيزها لصالح موظفي الخدمة المدنية وخرجي الجامعات في هرجيزة وغروي.

٧٤ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) عمله المركز على إدارة الشؤون الحضرية، بما في ذلك إجراء إصلاحات قضائية ومؤسسية، وتعزيز الحكم على صعيد البلديات ودور المجتمع المدني، وإدارة المناطق الحضرية، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأراضي، وتمويل البلديات، وتقديم الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية المحلية مثل مشاريع الإسكان وبناء الأسواق والمساح، والهياكل الأساسية في المدن، وتحديث مستوطنات المشردين. وأنجز موظفون في القطاع المالي من تسع سلطات بلدية في "صوماليلاند" و "بونتلاندا" برنامجا تدريبيا متطورا تلقى الدعم من مئول الأمم المتحدة.

٧٥ - ويقوم المئول أيضا بتطوير نظم معلوماتية لإدارة الأراضي من أجل توفير المعلومات المتعلقة بالضرائب المفروضة على استخدام الأراضي بغية زيادة إيرادات البلديات. كما تتلقى السلطات المركزية والمحلية دعما في مجال وضع أطر واستراتيجيات قضائية محسنة لإدارة الأراضي الحضرية والدعوة إلى ضمان الملكية، وتخصيص أراض لبناء مستوطنات المشردين داخليا والعائدين، والتخطيط لإقامة مناطق مستوطنات جديدة ومناطق للتوسع العمراني.

## فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنساني

٧٦ - جرى في إطار خطة الأمم المتحدة الانتقالية، وضع خطة عمل فريق الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز للفترة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ويواصل برنامج التصدي لمرض الإيدز بناء الجسور بين "بونتلاندا" و "صوماليلاندا" وجنوب وسط الصومال من خلال لجان متعددة القطاعات معنية بمكافحة الإيدز تدعمها موارد من الأمم المتحدة والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لتلافي وباء الإيدز واسع النطاق.

٧٧ - ويشير تقرير المراقبة المصلية غير المنشور عن توفير الرعاية قبل الوضع في عام ٢٠٠٧ إلى عدم انخفاض نسبة انتشار الفيروس. ويعم الوباء بالفعل "بونتلاندا" و "صوماليلاندا"، وبلغ حداً مخيفاً، لا سيما في صفوف الشباب. وبدأ الفريق المشترك إجراء مسح للفئات الضعيفة من السكان، ولعابري الحدود.

٧٨ - وتلقى ٢٧ زعيماً دينياً، بوصفهم جزءاً من حملة اتحدوا من أجل الأطفال، اتحدوا في مواجهة الإيدز، تدريباً للدعوة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وفي كيفية إدماج الوقاية من الفيروس، وإدماج الرعاية ورسائل الدعم في مواعظهم وفي الأعمال التي يقومون بها في المجتمع المحلي. ومن خلال مبادرة من المرأة إلى المرأة، أكملت ١٩٠٠ شابة وامرأة في كافة أرجاء الصومال، دروساً في التعليم عن طريق الأقران. ويوجد الآن حوالي ١٧ مركزاً للخدمات تقديم المشورة والفحص بصورة طوعية مضمونة الجودة، تعمل في كافة أنحاء البلد، وأقيمت خمسة مراكز تفوق تقدم مجموعة شاملة من العلاج والرعاية لمكافحة الأحمال الناهزة والإيدز؛ كما جرى تعزيز حوالي ٤٠ منظمة محلية غير حكومية.

٧٩ - وجرى الإبلاغ عن حالات اغتصاب وارتكاب عنف جنسي وجنساني بوصف ذلك أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعاً ترتكبه الفصائل المتحاربة وجماعات أخرى في مقديشو. وتعرض النساء والفتيات للاغتصاب داخل المدينة، وفي طريقهن إلى أماكن أكثر أمناً، ولدى وصولهن إلى مراكز اللجوء. وهذا يشمل الاغتصاب الجماعي الذي يرتكبه الجنود أو سواهم من الميليشيات المحلية. وذكر تعرض بعضهن للأسر وإجبارهن على الاسترقاق الجنسي على مدى عدة أسابيع. وجرى الإبلاغ أيضاً عن عدد من حالات العنف الجنسي في "صوماليلاندا" لا سيما في بوراو. وأوقف بعض الفاعلين، بيد أن السلطات، في حالات أخرى، لم تتابع الموضوع، ولم تبد حماساً له. ففي هرجيزة، أشارت دراسة استقصائية قام بها مراقبون في حقوق الإنسان إلى أن بعض المشردات داخليا اللاتي وصلن حديثاً، تعرضن للاغتصاب في طريقهن من جنوب ووسط الصومال إلى "صوماليلاندا". وتواصل الأمم

المتحدة وأطراف فاعلة أخرى إذكاء الوعي وتنفيذ أنشطة تتعلق بآليات الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له.

٨٠ - وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بمشهد مشاركة حركة الشباب من أجل السلام من خلال تقديم الدعم لوقائع الاحتفال باليوم الدولي للسلام وفي اليوم الدولي للشباب في بيدواة ومقديشو وهرجيزة، بوصف ذلك أحد سبل الحوار بين المجتمعات المحلية بشأن وقف العنف بشكل عام، ووقفه ضد المرأة بشكل خاص. وقدم الصندوق دعماً لحلقات عمل أقيمت في مقديشو وميركا للناشطات من النساء والشابات العاملات في مخيمات المشردين داخليا، عن كيفية الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له. وأنتج أيضا مسلسل تلفزيوني عن العنف الجنسي والجنساني يستهدف المجتمعات المحلية في بوساسو. ودرّب الصندوق ٢٥ ممرضة من ٢٣ مركزا لصحة الأم والطفل في مناطق جنوب وسط الصومال، على كيفية توفير العناية السريرية والصحية المناسبة للأشخاص الذين يتعرضون لاعتداءات جنسية، وشمل ذلك إدارة الحالات الفردية بشكل مناسب.

## ثامنا - ملاحظات

٨١ - كما أشرت في رسالتي إلى مجلس الأمن المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (S/2007/566)، تعكف الأمم المتحدة على وضع نهج مزدوج المسار للصومال يقوم على ما يلي: (أ) مسار سياسي يهدف إلى تشجيع الحوار في صفوف الحكومة الاتحادية الانتقالية نفسها، ومع جميع مجموعات المعارضة، داخل الصومال وخارجه، على أمل أن يثمر ذلك في وقف الأعمال العدائية وإنشاء مؤسسات انتقالية تستند إلى قاعدة شعبية واسعة وتضم جميع الفرقاء؛ (ب) مسار أممي يتطلب تقوية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحيث تبلغ مستوى يتيح انسحاب القوات الأجنبية ويوفر الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار. وعلاوة على ذلك، أوصيت أيضا بتعزيز مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال من خلال تزويده بالموارد اللازمة لتنفيذ النهج ذي الشقين.

٨٢ - وسعيا لتحقيق النهج ذي الشقين، عمدت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري، إلى وضع استراتيجية متناسقة لبناء السلام في الصومال. ولدعم هذه الجهود، يجري حاليا إنشاء فرقة عمل متكاملة مشتركة بين الإدارات والوكالات المعنية بالصومال.

٨٣ - وإثر سلسلة من المشاورات عقدها ممثلي الخاص في نيروبي، يسعدني أن أشير إلى ما أعرب عنه أعضاء في المجتمع الدولي من دعم للممثل الخاص للأمين العام السيد

ولد عبد الله والمكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال كي يؤدي دورا قياديا في تنسيق الجهود التي يبذلها جميع أصحاب الشأن.

٨٤ - وأرحب بالحل الودي للخلافات بين الرئيس يوسف ورئيس الوزراء غيدي، وبروح التسامح التي نضح بها البيانان اللذان أصدرهما بشأن استقالة الأخير. وأهيب بالحكومة الاتحادية الانتقالية إلى السعي لإيجاد حلول سلمية لخلافاتها الداخلية كي تتمكن من تركيز جهودها على المصالحة الوطنية.

٨٥ - يعد قيام مؤتمر المصالحة الوطنية تطورا هاما، بالرغم من مواطن القصور فيه، إذ أوجد فرصا للمصالحة السياسية والاجتماعية على نطاق واسع في الصومال. وينبغي اعتباره خطوة في عملية المصالحة الوطنية الطويلة. وسيكتف ممثلو الخاص جهوده، بالتعاون الوثيق مع الأطراف الصومالية والشركاء الدوليين، لتعزيز الحوار بين الصوماليين، بما في ذلك مع المجموعات المعارضة داخل الصومال وخارجه. وتحقيقا لهذا الهدف، أدعو الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى تبيان إرادتها السياسية من خلال تعزيز أو اصر الوحدة بين أعضائها ومد يد المصالحة إلى مجموعات المعارضة. وعلى نحو مماثل، أهيب بالمعارضين المسلحين وغير المسلحين إلى نبذ العنف والقبول بالميثاق الاتحادي الانتقالي، وبالتالي إيجاد بيئة ملائمة للحوار والمصالحة الحقيقية. وأثني على الشركاء الدوليين لما يبذلونه من جهود دؤوبة والالتزامهم بمساعدة الأطراف الصومالية في التوصل إلى اتفاق شامل.

٨٦ - وأهيب بجميع المؤسسات الفيدرالية الانتقالية أيضا إلى تنفيذ توصيات مؤتمر المصالحة الوطنية دون إبطاء، بما في ذلك وضع خارطة طريق لاستكمال المهام المنصوص عليها في الميثاق الاتحادي الانتقالي، وبخاصة العملية الدستورية، والإعداد للتعديد الوطني للسكان وإجراء الانتخابات المقررة في عام ٢٠٠٩، وكذلك الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار.

٨٧ - وأعرب عن قلقي حيال أعمال العنف الدائرة بين "بونتلاندا" و "صوماليلاند"، وأدعو الطرفين إلى التزام الوسائل السلمية لحل الخلاف بينهما.

٨٨ - وأعرب عن شجبي لجميع أعمال العنف في الصومال وأهيب بجميع الأطراف وقف الأعمال العدائية والشروع في البحث عن السلام المستدام. كما أوجه دعوة خاصة إلى جميع الأطراف لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وأشجب بشدة أيضا الهجوم على مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في وسط مقديشو، وانتهاك حرمة مقر الأمم المتحدة في مقديشو، كما أحث جميع الأطراف على الامتناع عن ارتكاب أعمال العنف، ووقف أي شكل من أشكال التحرش بالعاملين في المجال الإنساني.

٨٩ - وأثني على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للمهنية التي يبذلونها في أداء واجبهم في بيئة صعبة للغاية. والواقع أن تعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال،

بما في ذلك استكمال نشرها على نحو كامل، ما يزال أولوية مستعجلة. وكما أشرت من قبل، فإن الأمم المتحدة ما تزال ملتزمة بتوفير ما يمكن من دعم للاتحاد الأفريقي في سعيه لتعزيز بعثته في الصومال والإسراع باستكمال من نشرها على نحو كامل. وإني أحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت بإرسال قواتها إلى الصومال على إرسالها دون إبطاء. كما أناشد المجتمع الدولي مساعدة الاتحاد الأفريقي بإمداده بالموارد اللوجستية والمالية الضرورية لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٩٠ - وفقا لما أشرت إليه في رسالتي المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (انظر الفقرة ٨١ أعلاه)، وبالإضافة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال والقوة التي قد ترسل من الأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر أيضا في الخيارات الأخرى، بما في ذلك قوة متعددة الجنسيات أو تحالف من الشركاء المهتمين.

٩١ - وفي هذه الأثناء، ستواصل الأمم المتحدة بذل الجهود لتلبية الاحتياجات الإنسانية الضخمة في الصومال. وإني لأشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعمه السخي لجهود الإغاثة الإنسانية في الصومال. وأهيب بجميع الأطراف أن توفر مسلكا دون عوائق لجهود الإغاثة وأن تضمن الامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

٩٢ - وأكرر التنويه إلى الحاجة للبحث عن تدابير للتعامل مع الأبعاد الإقليمية للأزمة الصومالية وإيجاد طرائق لمعالجة الشواغل الأمنية للصومال وجيرانه، بما في ذلك احترام سيادة جميع الدول في المنطقة وسلامة أراضيها.

٩٣ - وما زال القلق يساورني حيال استمرار أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال وما لها من أثر سلبي على سلامة وصول المساعدة الإنسانية والشحن التجاري. وحيث أن الحكومة الاتحادية الانتقالية لا تملك القدرة اللازمة لمكافحة القرصنة، فإني أعيد دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممن لديها وسائل بحرية وعسكرية في المنطقة إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات، بالتشاور مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، لحماية النقل البحري التجاري، مع التركيز بصورة خاصة على السفن التي تنقل المعونة الإنسانية.

٩٤ - وأخيرا، أود أن أعيد التأكيد على امتناني العميق لممثلي الخاص السابق فرانسوا لونسيني فال، ولخليفته أحمدو ولد عبد الله لما أبدياه من حس قيادي وما بذلاه من جهود لتعزيز فرص السلام والمصالحة بين قطاعات الشعب الصومالي. وأناشد الأطراف الصومالية والدول الأعضاء مواصلة توفير دعمها وتعاونها الكاملين لممثلي الخاص الجديد فيما يقوم به من عمل لتحقيق هذا الهدف.